

تتميز الخطة الخمسية الخامسة (١٩٩٦ - ٢٠٠٠م) بأهمية إقتصادية تاريخية في مسيرة التنمية العمانية .
ترجع هذه الأهمية، في المقام الأول ، إلى أن هذه الخطة تمثل مفترق الطرق والحد الفاصل بين مرحلتين في غاية الأهمية
من مراحل التنمية الإقتصادية والاجتماعية في السلطنة.

فمن ناحية، تبدأ الخطة في أعقاب تجربة السلطنة التنموية الناجحة-والحمد لله- خلال الخمس والعشرين عاماً
الماضية من التخطيط التنموي (١٩٧٠ - ١٩٩٥م)، التي تمكنت السلطنة خلالها من إرساء الدعائم الأساسية للتحوّل
الإقتصادي والاجتماعي بنجاح وذلك بفضل القيادة الحكيمة لحضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم
- حفظه الله .

ومن ناحية أخرى ، تعتبر الخطة الخمسية الخامسة بداية الإنطلاق نحو آفاق المستقبل إعتياداً على مصادر ذاتية
متجددة لتحقيق التنمية المستدامة، في إطار رؤية مستقبلية واضحة ومحددة تركز على الإنجازات التي تم تحقيقها،
وتهدف إلى ضمان إستمرار دخل الفرد العماني عند مستواه الحالي ، كحد أدنى، والعمل على مضاعفته بحلول عام ٢٠٢٠م
بالقيمة الحقيقية مع المحافظة على القيم العمانية.

وترجع أهمية هذه الخطة ، في المقام الثاني ، إلى التطور الحتمي لدور الحكومة في الإقتصاد العماني الذي تحول
من دور قيادي فرضته متطلبات المرحلة الماضية، التي تحملت الحكومة خلالها العبء الأكبر في الانتقال بالبلاد من
إقتصاد تقليدي إلى إقتصاد حديث، وما إستلزمته تلك المرحلة من قيامها بإنتاج مجموعة من الخدمات، وكذلك المساهمة
في عدد من الشركات بجانب توفير الدعم السخي للقطاع الخاص لتمكينه من أخذ المبادرة والإعتماد على الذات، الى دور
الموجه الإستراتيجي لإقتصاد يعتمد على قطاع خاص تتوفر لديه القدرة على المنافسة داخلياً وخارجياً ، ويتميز كذلك
بالإحساس بمسئوليته الاجتماعية والبيئية ، ويعمل في بيئة مالية وإقتصادية مستقرة ، كي يكون المصدر الرئيسي
للنمو الإقتصادي وإيجاد فرص العمل اللازمة ، بينما تقوم الحكومة بدور عامل مساعد في هذا الإتجاه .

إن هذا التحول الاستراتيجي في مسيرة التنمية العمانية يتطلب من ناحية وضع رؤية مستقبلية واضحة
ومحددة المعالم للإنطلاق نحو القرن القادم يستطيع في إطارها الإقتصاد العماني التحول من إقتصاد يعتمد على المبادرة
والإنفاق الحكوميين وعلى الموارد النفطية والعمالة الوافدة كمحرك رئيسي للأنشطة الإقتصادية ، إلى إقتصاد يعتمد
على المبادرات الخاصة وعلى العمالة الوطنية والموارد المتجددة التي تؤدي إلى تحقيق التنمية المستدامة والإرتقاء بمستوى
معيشة المواطن العماني ، ويستلزم من ناحية أخرى إجراء تغيير في مفهوم وأساليب التخطيط التنموي ، كي يتحول دور
التخطيط من تخطيط تفصيلي للمشاريع والبرامج الإستثمارية إلى معالجة القضايا المحورية ، من خلال رسم السياسات
ونظراً لأهمية البيانات والمعلومات والدراسات التشخيصية والتفصيلية في صياغة وبلورة التوجهات المستقبلية
، يهدف هذا الفصل إلى إستعراض الإجراءات المتخذة لتدعيم قاعدة المعلومات، والنمذجة الإقتصادية، وإعداد الدراسات
التقييمية اللازمة عن مسيرة التنمية العمانية ، والخطوات المتخذة خلال الفترة الماضية لإستخلاص الرؤية المستقبلية
للإقتصاد العماني - عمان: ٢٠٢٠م وإعداد الخطة الخمسية الخامسة (١٩٩٦-٢٠٠٠م)، التي تمثل البرنامج المرحلي
الأول لتنفيذ السياسات المعتمدة في إطار تلك الرؤية.